

من الوزير الأول إلى السادة الوزراء و كتاب الدولة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000.

يتزامن إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 مع ثلاثة إجراءات هامة لها إنعكاس مباشر على عملية برمجة نفقات الدولة للسنة المقبلة وهي :

- القيام بعملية التقييم نصف المرحلي للمخطط التاسع و بالتالي اعتماد نتائج التقييم المذكور لضبط تقديرات سنة 2000 .

- اعتماد التبويب الجديد لنفقات الدولة بداية من سنة 2000 و الذي يتميز بالإضافة إلى شموليته ، بأكثر شفافية من حيث تصنيف نفقات الدولة و يتطلب بالتالي أكثر دقة في وضع تقديرات نفقات الدولة و توزيعها حسب نوعيتها و توظيفها و ذلك سواء على مستوى المصالح التابعة للوزارات أو المؤسسات العمومية أو المراكز بالخارج .

- إنطلاق الإجراءات العملية لحصر متخللات الدولة قصد تصفيته . و على هذا الأساس فإن ضبط نفقات سنة 2000 يتم على ضوء حاجيات مختلف المصالح الخاصة بهذه السنة ودون إعتبار تغطية المبالغ المتخلدة .

و بناءا على ما سبق ، يتعين أن ينصهر إعداد تقديرات نفقات التصرف و التنمية لسنة 2000 في نطاق هذه الإجراءات .

هذا و تعرض المقترحات حسب النمط الذي تم إعداده لتقديم ميزانيتي 1998 و 1999 و الذي يتم عند الإقتضاء بالوثائق التكميلية اللازمة لتبرير المقترحات و كذلك الوثائق الخصوصية لكل وزارة حسب طبيعة نشاطها .

كما يتم تقديم و مناقشة المقترحات حسب التبويب الحالي على أن يقع إعادة ترتيب الإعتمادات المتفق عليها و تقديمها إلى مجلس النواب حسب التبويب الجديد و ذلك بالتعاون مع مصالح وزارة المالية .

1 إعداد نفقات التصرف

1 - المرتبات و الأجور

يتم ضبط تقديرات هذه النوعية من النفقات على أساس المرتبات و الأجور التي تم صرفها للأعوان المباشرين فعليا خلال شهر مارس 1999 مع تعديلها على ضوء التطور المتوقع لعدد الأعوان و الناتج عن الإنتدابات المبرمجة و الإحالات على التقاعد و غيرها من الإجراءات المتعلقة بالأعوان (نهاية إلحاق - تدرج - ترقية ...)

و في هذا الصدد ، يتعين إيلاء العناية اللازمة لتقديم جداول للأعوان المباشرين حسب الرتب و الهياكل و كذلك توزيعهم الجغرافي .

و بالإضافة إلى ذلك ، يتعين إعداد نفس البيانات بالنسبة للأعوان الذين ستنتم إحالتهم على التقاعد و كذلك الأعوان المقترح إنتدابهم مع الإشارة إلى ضرورة تجنب إقتراح تعويض الإحالات على التقاعد بصفة آلية بل أخذها بعين الإعتبار ضمن الإنتدابات الجديدة المقترحة .

و لمزيد ترشيد نفقات الأجور فإن الوزارات و المؤسسات العمومية مطالبة بإعادة توزيع الأعوان حسب الحاجيات كلما أمكن ذلك .

هذا ، و في نطاق الإعداد لإعتماد التبويب الجديد ، يتعين إبراز التقديرات المتعلقة بتأجير الأعوان العاملين بالخارج حسب صنفى هؤلاء الأعوان من أعوان قارين و أعوان غير قارين منتدبين محليا .

2 - نفقات المعدات و الوسائل

تبعاً لعملية تصفية المتخلدات إلى موفى سنة 1998 المشار إليها أعلاه يتعين أن تتم تقديرات الإعتمادات المتعلقة بإستهلاك المسواد و الخدمات على ضوء الحاجيات السنوية لتسيير مختلف المصالح .

و في هذا المجال فإن الوزارات و المؤسسات مدعوة لتقديم إقتراحات و برامج عملية للتحكم في هذه النوعية من النفقات تأخذ بعين الإعتبار ضرورة التوفيق بين حاجيات مختلف المصالح و مستوى الإعتمادات الممكن إسنادها .

و لتحقيق هذا الهدف يتعين إيلاء العناية الكافية للمتابعة المستمرة للإستهلاك و لبرامج الصيانة لمختلف التجهيزات و تجديدها .

هذا و يتعين على الوزارات المعنية إبراز نفقات المصالح بالخارج بإعتبار أن هذه النفقات ستفرد ببند خاص بها ضمن التبويب الجديد .

و في نفس السياق فإن النفقات المتعلقة بـسير بعض المصالح الإدارية و المرسمة حاليا ضمن قسم التدخلات العمومية سترسم مستقبلا ضمن نفقات المعدات و الوسائل ، و بالتالي يتعين توزيع التقديرات المتعلقة بها على أساس تبويب نفقات المعدات و الوسائل .

3 - ميزانيات المؤسسات العمومية

يجدر التذكير في هذا المجال بضرورة توفير المعطيات المتعلقة بتنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية للسنتين السابقتين للسنة الجارية و ذلك حسب النموذج الذي تم إعداده لإعداد ميزانياتي 1998 و 1999 حيث أن إعتماـد هذه المعطيات من شأنه أن يساعد على وضع تقديرات أكثر دقة لنفقات هذه المؤسسات و كيفية تمويلها .

و بإعتبار التبويب الجديد ، ستوزع المنح المسندة لهذه المؤسسات إلى منح للتأجير و منح للوسائل و منح للتدخلات ، فإنه من الضروري توخي مزيد من الدقة في ضبط نفقات هذه المؤسسات حسب النوعية من ناحية و تقدير مواردها الذاتية من ناحية ثانية .

II - إعداد نفقات التنمية

1 - ضبط الحاجيات

يتم إعداد الإقتراحات المتعلقة بنفقات التنمية في إطار المشاريع و البرامج التي أقرها المخطط التاسع مع الأخذ بعين الإعتبار نتائج التقييم النصف المرحلي الذي انطلقت أشغاله خلال شهر فيفري من السنة الحالية .

و في هذا النطاق يتعين إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع و البرامج التي هي بصدد الإنجاز و العمل على الإنتقاء الجيد للمشاريع و البرامج الجديدة لسنة 2000 على أساس تقدم الدراسات و إعداد هيكله التمسويل مع مراعاة مقترحات الولايات حسب ما ورد بالمنشور عدد 98 بتاريخ 29 ديسمبر 1993 .

و سعيًا لتحديد الحاجيات من الإعتمادات على أساس ما يتطلبه مستوى إعداد و تنفيذ المشاريع فمن الضروري إعطاء العناية اللازمة لبطابقات المشاريع و البرامج و ذلك بالحرص على إبراز تقدم نسق الإنجاز المادي و المالي بالنسبة للمشاريع و البرامج التي هي في طور الإنجاز من ناحية و تكاليف و مكونات و طرق و آليات إنجاز المشاريع و البرامج الجديدة من ناحية أخرى .

2 - متابعة تنفيذ المشاريع و البرامج

حرصًا على المزيد من العناية في متابعة المشاريع و البرامج العمومية بداية من طور الإعداد إلى طور التقييم طبقا لقرارات المجلس الوزاري بتاريخ 13 جانفي 1999 فإن الوزارات و المؤسسات العمومية مدعوة بصفة مرحلية إلى تركيز وحدات التصرف في المشاريع و البرامج حسب أهميتها و ذلك بواسطة إعادة توظيف الإطارات و الأعران .

و بالتوازي يتعين تعميم تجربة لجان متابعة المشاريع و البرامج و التي تضم علاوة عن الهياكل المشرفة على الإنجاز هياكل عمومية أخرى معنية بتنفيذها و ذلك على أساس أهمية المشروع و البرنامج و تعدد العناصر المكونة له قصد مزيد من الحرص على التنسيق بين مختلف المتدخلين .

و تنظر هذه اللجان في مختلف مراحل المشاريع و البرامج انطلاقا من الدراسة إلى مرحلة التقييم النهائي .

3 - إعداد دراسات مشاريع المخطط العاشر

سعيًا لإحكام إعداد مشاريع و برامج المخطط العاشر فإن الوزارات و الهياكل التابعة لها مطالبة بإيلاء عنصر الدراسات العناية الكاملة و ذلك بتقديم إقتراحات لإنجازها بداية من سنة 2000 .

و علاوة عن الجوانب الفنية و المالية يتعين أن تشمل هذه الدراسات حسب مراحل إنجازها عناصر أخرى تتعلق بالجوانب المؤسساتية الخاصة بالتنفيذ و الإستغلال و بالمسائل العقارية و بالمؤثرات على المتساكنين و المحيط و ذلك قصد برمجة المشاريع في الوقت المناسب في نطاق التعاون الدولي و في إطار ميزانية الدولة .

4 - ملاءمة الإقتراحات مع التبويب الجديد

قصد تيسير عملية إعتداد التبويب الجديد بالنسبة للنفقات المدرجة بقسم التمويل العمومي فإن الوزارات و الهيئات التابعة لها مدعوة إلى تقديم الإقتراحات الخاصة بهذا القسم موزعة حسب نوعية النفقات (إستثمارات - تدخلات ...) و حسب الميادين و القطاعات (إقتصادية - إجتماعية ...) كما يتعين إبراز المشاريع و البرامج حسب تكلفتها و هيكل تمويلها على غرار ما هو معمول به بالنسبة لقسم الإستثمارات المباشرة .

III - رزمة إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية

سنة 2000 :

قصد تأمين مزيد إحكام إعداد ميزانية الدولة يتعين إنجاز الأشغال المتعلقة بها حسب الرزمة التالية :

- مارس أبريل 1999 :
- عقد جلسات أولية بين المصالح لتقييم إنجاز ميزانية 1998 و ضبط النفقات ذات الصبغة الإلزامية

- أبريل 1999 :
- إعداد المقترحات المتعلقة بالمشاريع والنفقات ذات الصبغة الجهوية من طرف الجهات و الوزارات المعنية .

- ماي 1999 :
- إعداد مشاريع ميزانيات التصرف و التنمية و الحسابات الخاصة في الخزينة من طرف الوزارات و إحالتها إلى وزارة المالية .

- ضبط التوازنات العامة لمشروع ميزانية سنة 2000 .

- جوان - جويلية 1999 : مناقشة مشاريع ميزانيات الوزارات بين

ممالح وزارة المالية و الوزارات المعنية.

- سبتمبر 1999 : ضبط مشروع ميزانية الدولة

لسنة 2000 .

- اكتوبر 1999 : عرض مشروع الميزانية لسنة 2000

على مجلس الوزراء .

- نوفمبر 1999 : عرض مشروع قانون المالية لسنة

2000 على مجلس الوزراء .

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد الدعوة إلى
السادة الوزراء وكتاب الدولة للحرص على التطبيق
الدقيق لمحتوى هذا المنشور واحترام الأجال .

الإمضاء : حامد المصطفى